



دائرة الإحصاء والأبحاث
قسم الاستقرار النقدي والمالي

التقرير التحليلي للمؤشرات
النقدية والمالية في العراق
لشهر كانون الأول 2024

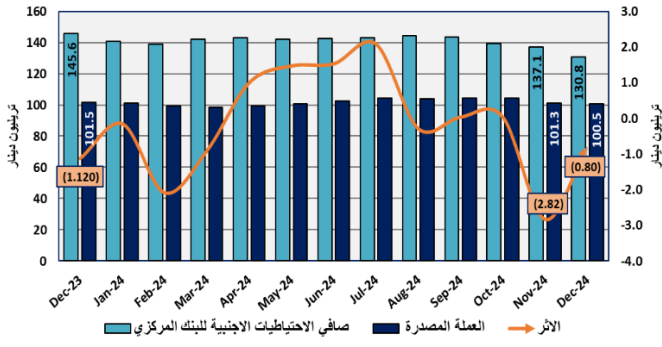
المقدمة:

يُقدم هذا التقرير مجموعة من المؤشرات التي تعكس أداء السياسة النقدية وإدارة النقد داخل النظام المالي والاقتصاد بصورة عامة، لذا يهدف هذا التقرير الى تحليل بعض المؤشرات النقدية والمالية التي تساعد في فهم التدفق النقدي من خلال العلاقة بين المدفوعات والمقبوضات النقدية للبنك المركزي العراقي، واثرها على لعملة المصدر، بالإضافة الى بيان أثر تغير الانفاق العام عليهما وبيان طبيعة العلاقة بينهما، فضلا عن تحليل حجم الاحتياطيات الاجنبية اللازمة لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي والجدول الآتي يبين هذه المؤشرات:

معدل النمو سنوي %	معدل النمو شهري %	قيمة المؤشر في شهر كانون الأول عام 2024	قيمة المؤشر في شهرين الثاني عام 2024	قيمة المؤشر في شهر كانون الأول عام 2023	المؤشرات (تريليون دينار)
↓ -10.18	↓ -4.58	130.81	137.09	145.64	صافي الموجودات الاجنبية للبنك المركزي
↓ -10.26	↓ -4.77	130.35	136.88	145.26	الاحتياطي الرسمي
↑ 30.22	↑ 82.24	7.80	4.28	5.99	المدفوعات النقدية
↑ 20.82	↑ 20.99	8.59	7.1	7.11	المقبوضات النقدية
-	-	-0.80	-2.82	-1.12	الأثر بين (المدفوعات - المقبوضات)
↓ -60.43	↓ -5.54	*12.95	13.71	32.73	الانفاق العام
↓ -0.93	↓ -0.79	100.54	101.34	101.48	العملة المصدر
↓ -1.35	↑ 0.09	93.34	93.26	94.62	العملة خارج الجهاز المصرفي
↑ 5.10	↓ -10.77	7.21	8.08	6.86	العملة لدى المصارف
↓ -13.83	↑ 1.12	142.32	140.74	165.16	الأساس النقدي M0
↓ -5.21	↓ -0.43	151.96	152.62	160.32	عرض النقد M1
↓ -4.34	↓ -0.35	173.13	173.73	180.98	عرض النقد M2
↓ -26.59	↑ 5.07	49.32	46.94	67.18	احتياطيات المصارف
↑ 12.01	↓ -1.69	20.89	21.25	18.65	الاحتياطي الإلزامي
↓ -41.43	↑ 10.67	28.43	25.69	48.54	الاحتياطي الفائض
↓ -5.80	↑ 0.13	1,510	1,508	1,548	سعر الصرف في السوق الموازي
↑ 17.70	↑ 2.44	83.05	81.07	70.56	الدين العام الداخلي

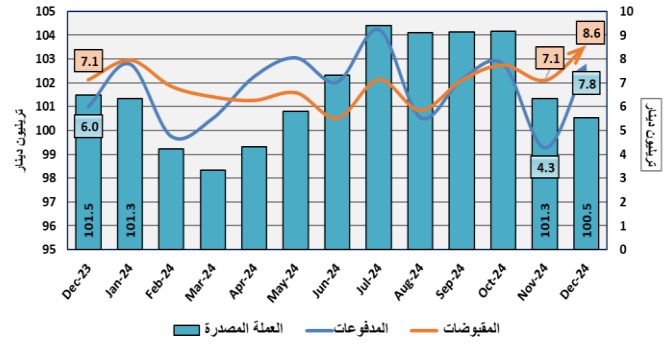
السهم الأحمر ↑ يمثل الأثر السلبي على الاستقرار المالي، أما السهم الأخضر ↓ يمثل الأثر الايجابي على الاستقرار المالي
* بيانات تنبؤية

الشكل (3) صافي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي والعملة المصدرة والائثر



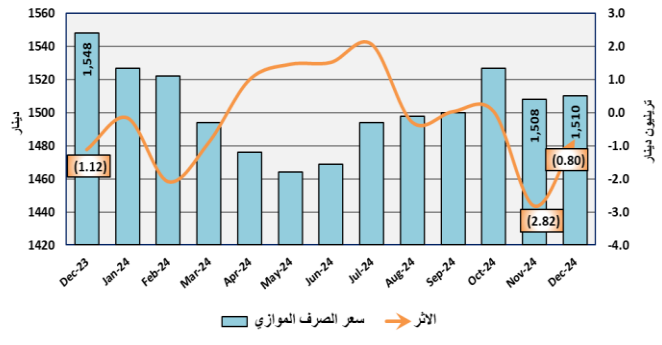
يُبين الشكل (3) أن صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي شهدت انخفاضاً بنسبة (4.58%) في كانون الأول من عام 2024 مقارنة مع تشرين الثاني للعام نفسه. فضلاً عن انخفاض العملة المصدرة بنسبة (0.79%) للمدة نفسها. في حين بلغ الأثر بين المدفوعات والمقبوضات النقدية (-0.80) تريليون دينار في شهر كانون الأول من عام 2024، مما يشير إلى توظيف هذه الاحتياطيات لغرض دفاع هذا البنك عن قيمة العملة المحلية 2024.

الشكل (1) المقبوضات والمدفوعات والعملة المصدرة



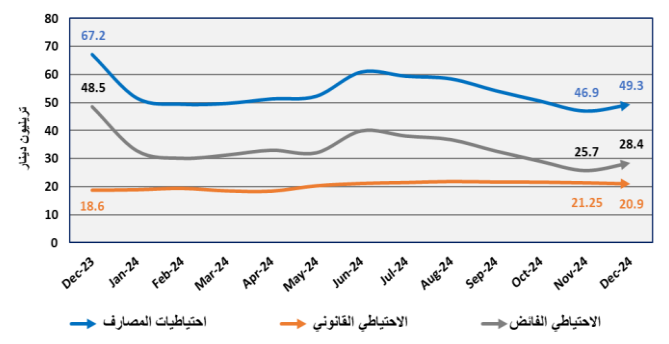
يتضح من الشكل (1) أن المدفوعات النقدية بلغت (7.8) تريليون دينار وهي أقل من المقبوضات النقدية للبنك المركزي التي بلغت (8.6) تريليون دينار لبلغ الأثر بينهما (-0.80) تريليون دينار في كانون الأول من عام 2024، مما أدى إلى انخفاض العملة المصدرة بنسبة (0.79%) في كانون الأول من عام 2024 مقارنة مع تشرين الثاني للعام نفسه.

الشكل (4) سعر الصرف الموازي والائثر



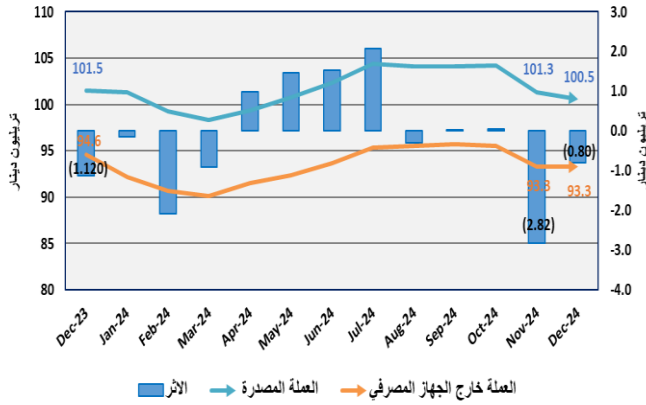
* بيانات سعر الصرف لشهر كانون الأول أولية.
يتبين من الشكل (4) أن الأثر بلغ (-0.80) تريليون دينار في كانون الأول من عام 2024، في حين ارتفع سعر صرف السوق بشكل طفيف إذ بلغ (1,510) دينار لكل دولار في شهر كانون الأول من عام 2024 بعد أن كان يبلغ (1,508) دينار لكل دولار في شهر تشرين الثاني من ذات عام.

الشكل (2) احتياطيات المصارف لدى البنك المركزي



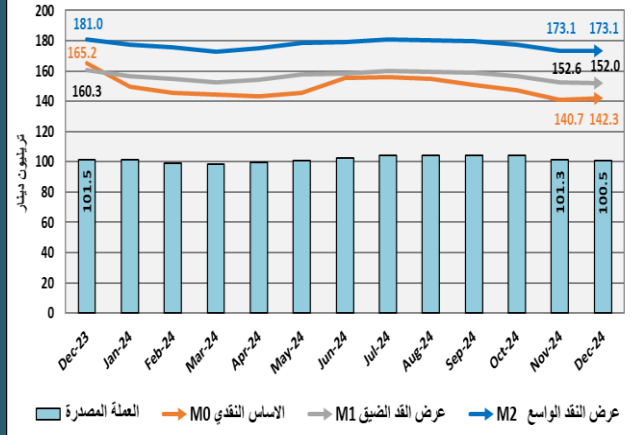
الشكل (2) يبين أن احتياطيات المصارف ارتفعت بنسبة (5.06%) في كانون الأول من عام 2024 مقارنة مع تشرين الثاني للعام نفسه، نتيجة ارتفاع الاحتياطي الفائض بنسبة (10.67%) للمدة نفسها، في حين انخفض الاحتياطي الإلزامي بنسبة (1.69%) للمدة ذاتها وذلك بسبب اقتراض الحكومة جزءاً منها.

الشكل (7) العملة خارج الجهاز المصرفي والعملة المصدرة والائثر



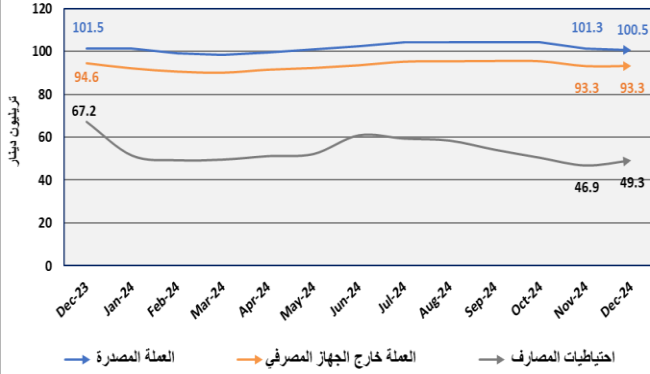
يتضح من الشكل (7) أنَّ العملة المصدرة انخفضت بنسبة (0.79%) في كانون الأول من عام 2024 مقارنة مع تشرين الثاني للعام ذاته؛ نتيجة ارتفاع المقبوضات النقدية ليلغ الأثر بين المدفوعات والمقبوضات النقدية للبنك المركزي (-0.80) ترليون دينار للمدة نفسها. في حين ارتفعت العملة خارج الجهاز المصرفي بنسبة (0.09%) للمدة نفسها.

الشكل (5) العملة المصدرة والمجملات النقدية



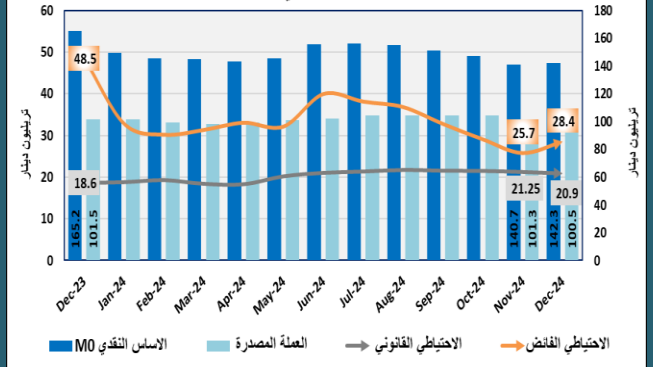
يتبين من الشكل (5) ان عرض النقد الواسع M2 استقر عن ذات المستوى البالغ (173.1) ترليون دينار في كانون الأول من عام 2024، في حين انخفض عرض النقد الضيق M1 بنسبة (0.43%) لذات المدة، اما الأساس النقدي فقد ارتفع بنسبة (1.12%) للمدة ذاتها.

الشكل (8) احتياطيات المصارف والعملة المصدرة والعملة خارج الجهاز المصرفي



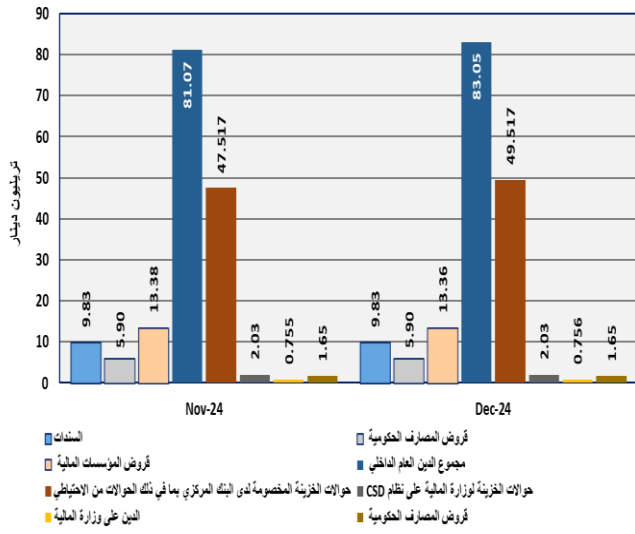
يظهر من خلال الشكل (8) أنَّ احتياطيات المصارف ارتفعت بنسبة (5.07%) في كانون الأول من عام 2024 مقارنة مع تشرين الثاني للعام ذاته نتيجة ارتفاع الاحتياطيات الفائضة للمصارف بنسبة (10.67%)، فضلاً عن ارتفاع الودائع لدى المصارف التجارية بنسبة (5.5%).

الشكل (6) احتياطيات المصارف والاحتياطي القانوني والاحتياطي الفائض والعملة المصدرة والأساس النقدي



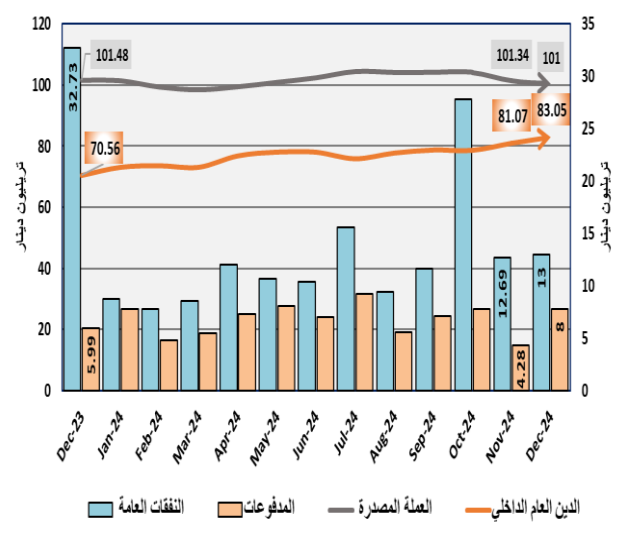
يتبين من الشكل (6) ارتفاع الأساس النقدي بنسبة (1.12%) في كانون الأول من عام 2024 مقارنة مع تشرين الثاني للعام نفسه؛ متأثراً بارتفاع احتياطيات المصارف بنسبة (5.07%)، نتيجة ارتفاع الاحتياطي الفائض بنسبة (10.67%) للمدة نفسها، فضلاً عن انخفاض العملة المصدرة بمعدل (0.79%) للمدة ذاتها مما أدى إلى ارتفاع M0.

الشكل (10) الدين العام الداخلي



يتضح من الشكل (10) أن الدين العام الداخلي ارتفع بنسبة (2.44%) في كانون الأول من عام 2024 مقارنة مع تشرين الثاني من العام نفسه؛ نتيجة نمو حوالات الخزينة المخصصة لدى البنك المركزي بما في ذلك الحوالات من الاحتياطي بنسبة (4.21%) خلال ذات المدة، مما يُشير الى حاجة الحكومة الى إيرادات إضافية لغرض تغطية النفقات العامة.

الشكل (9) النفقات العامة والمدفوعات والدين العام الداخلي



* بيانات النفقات العامة لشهر كانون الأول تنبؤية.

في الشكل (9) يتوقع انخفاض النفقات العامة بنسبة (5.54%) في كانون الأول من عام 2024 مقارنة مع تشرين الثاني للعام نفسه، مما يشير الى انخفاض العملة المصدرة بمقدار (0.34) ترليون دينار، في حين ارتفع الدين العام الداخلي بنسبة (2.44%) للمدة نفسها.

الخلاصة:

- ✓ سجل الإنفاق العام انخفاضاً في شهر كانون الأول من عام 2024 وفقاً للتنبؤات، إذ من المتوقع ان ينخفض الإنفاق العام بمقدار (0.76) ترليون دينار وبمعدل (5.54%) عن شهر تشرين الثاني من ذات العام.
- ✓ ارتفعت كل من المدفوعات النقدية لهذا البنك بنسبة (82.24%) والمقبوضات النقدية بنسبة (20.99%) ليبلغ الأثر بينهما (-0.80) ترليون دينار في شهر كانون الأول من عام 2024.
- ✓ انخفضت العملة المصدرة بمعدل (0.79%) مما يُشير الى الحفاظ على مستويات مقبولة من السيولة في الاقتصاد العراقي.
- ✓ انخفض صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى هذا البنك بنسبة (4.58%) بسبب ارتفاع الدين العام الداخلي بمقدار (1.98) ترليون دينار وذلك لتغطية العجز الحقيقي في الميزانية العامة للدولة.